يتميز بالمرونة في التوقف للاطلاع ومراجعة ما تم إنجازه وتحقيقه

التخطيط في الكويت انطلق مع الاستقلال ومبادئه لم تغب حتى الآن

■ بعثة البنك الدولي أول من اقترح على الكويت ايجاد جهاز جديد للتخطيط في البلاد

■ «التخطيط» حقق العديد من الإنجازات التي ساعدت في ادارة الشؤون الاقتصادية

التخطيط العمراني بالبلاد تاريخ طويل

تعتبر السنة المالية الحالية «2015/2014» سنة انتقالية بمفهوم التنمية في الكويت كونها تمثل فترة انتقالية بين انتهاء الخطة متوسطة الاجل الاولى «2011/2010 - 2014/2013» والتحضير والاعداد للخطة متوسطة الاجل الثانية «2016/2015 - 2020/2019».

وبالامكان خلال السنة الانتقالية هذه التوقف للاطلاع ومراجعة ما تم انجازه وتحقيقه في السنوات الاربع الماضية من عمر الخطة الاولى وماالذي ينتظر التنمية في السنوات الخمس المقبلة التي هي سنوات الخطة متوسطة الاجل الثانية.

وتقدم وكالة الانباء الكويتية «كونا» تقارير مفصلة عن مسيرة التخطيط والتنمية ماضيا ومستقبلا في البلاد تتوقف خلالها عند المحطات المفصلية بنظرة موضوعية ومفصلة استنادا الى بيانات وأرقام الامانة العامة للمجلس الاعلى للتخطيط والتنمية للاطلاع على اهم انجازات وانتكاسات التنمية في البلاد عبر هذه المسيرة.

وتعتبر النشأة التاريخية للتخطيط في الكويت قديمة حيث لم تغب مبادئ التخطيط في أي مرحلة منذ استقلال البلاد حيث اصبحت الحاجة ملحة في يونيو من عام 1961 بعد الاستقلال مباشرة ملحة الى التخطيط الشامل للبلاد اقتصاديا واجتماعيا.

وصدر تقرير لبعثة البنك الدولي للانشاء والتعمير التي زارت الكويت حينها دعت فيه الى ضرورة ايجاد جهاز جديد للتخطيط في البلاد كي يقوم بعملية التنمية لاقتصادية والاجتماعية في البلاد والتنسيق بين مختلف وزارات الدولة.

وعقد مجلس الانشاء والتعمير اخر جلساته في 6 يناير 1961 وبعد ذلك صدر المرسوم الاميري رقم 56 لسنة 1962 والقاضي بانشاء مجلس التخطيط كهيئة مستقلة للتخطيط والتنمية وصدرت لائحة المجلس الداخلية في ابريل 1963 ومن ثم صدر القرار الخاص بتشكيل الجهاز الفني الاداري للمجلس وتحديد اختصاصاته.

وتم في عام 1967 انشاء المركز الالكتروني لوضع اول خطة خمسية للبلاد في الفترة ما بين 1967 و1972 ليصدر في ديسمبر عام 1970 مرسوم اميري اعيد بموجبه تشكيل مجلس التخطيط ليتالف من رئيس مجلس الوزراء رئيسا وعضوية خمسة وزراء اضافة الى رئيس البلدية وعشرة اعضاء من القطاع الخاص.

وقام هذا المجلس ببذل جهود كبيرة في بلورة واقتراح السياسات وانشاء الهيئات والاجهزة اللازمة لاستكمال مسيرة الانماء حيث تمت بلورة مشروع الخطة الثانية للسنوات من 1976 الى 1981 وفي ديسمبر عام 1976 وبموجب التشكيل الوزاري التاسع في تاريخ الكويت تم انشاء وزارة التخطيط وتعيين اول وزير متفرغ لها وهو محمد يوسف العدساني.

وحققت وزارة التخطيط حينها العديد من الانجازات التي ساعدت بطريق مباشر وغير مباشر على ادارة الشؤون اليومية للاقتصاد والمجتمع الكويتي وتنظم المسيرة الانمائية استنادا الى اسس علمية وشكل انعكس على ترشيد الكثير من القرارات والتنسيق بينها.

وفي منتصف عام 1982 صدر المرسوم الخاص بانشاء الهيئة العامة للمعلومات المدنية كجهاز يتصل نشاطه اتصالا وثيقا بالتخطيط اذ تشمل اغراضها توفير المعلومات والبيانات الاساسية عن المجتمع السكاني بمختلف انواعه وبجميع خصائصه والعمل على تحديث البيانات بصفة دورية بما يخدم الجهود التخطيطية في البلاد.

وكلف مجلس الوزراء في فبراير من عام 1984 وزارة التخطيط باعداد الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للسنوات من عام 1986/1985 الى عام 1990/1989 والتي اقرها المجلس في 12 اغسطس من ذلك العام وصدر بها المرسوم بالقانون رقم 112 لسنة 1986.

وقدر الحجم الكلي للاستثمارات المحلية خلال فترة الخطة تلك باسعار سنة الاساس 1984 بنحو 7516 مليون دينار منها حوالي 6306 مليون دينار من القطاع الحكومي بنسبة 9ر83 في المئة والباقي 1210 مليون دينار من القطاع الخاص بنسبة 1ر16 في المئة.

وفي عام 1986 صدر القانون رقم 60/1986 في شان التخطيط الاقتصادي والاجتماعي الذي نصت مادته الاولى على وضع خطة قومية شاملة طويلة الاجل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية تركزت على الاستراتيجية العامة للدولة وتتضمن اهدافا رئيسية محددة يمتد بعدها الزمني الى مدى طويل.

وتحدد الاهداف الرئيسية للخطة القومية الشاملة والبرامج الزمنية المشتملة عليها بناء على احتياجات الاقتصاد الوطني وامكانات التنفيذ المختلفة المالية والبشرية ووفق اولويات تتفق والمعطيات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والامن القومي.

كما نص القانون في مواده على انشاء مجلس اعلى للتخطيط يختص برسم السياسات واقتراح خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتقديم توصيات الى مجلس الوزراء لاستصدار قانون او نظام او لاتخاذ اي اجراءات قد يراها ضرورية او نافعة لتحقيق اهداف او لزيادة فعالية التنمية.

وقامت الحكومة باعداد مشروع الخطة الانمائية للاعوام «1990/1991 - 1994/1995» وهي الخطة التي لم تصدر نتيجة العدوان العراقي الغاشم على الكويت وماترتب عليه من اعادة بناء الدولة مما ساهم في تاخر مسيرة التخطيط.

وبعد سنوات عدة تم اعداد الخطة الانمائية المتوسطة الاجل الاولى «2011/2010 - 2014/2013» والتي حرصت الحكومة اثناء اعدادها على السعي الى ترجمة رغبة صاحب السمو امير البلاد بتحويل الكويت الى مركز مالي وتجاري من خلال اليات ممنهجة تقوم على رؤية مستقبلية للدولة وفق اهداف استراتيجية للتنمية طويلة الاجل حتى عام 2035 بمشاركة الاطراف الفاعلة في المجتمع الكويتي.

ومثلت وثيقة الرؤية المستقبلية والاهداف الاستراتيجية للتنمية منطلقا مرجعيا لمنظومة متكاملة مترابطة من الوثائق التنموية ومن بينها وثيقة الخطة الانمائية الاولى وبرنامج عمل الحكومة وترسم تلك المنظومة مسارات التنمية على الاجل الطويل من جهة الى جانب الاليات والوسائل والمشروعات التي تكفل تحقيق الاهداف التنموية على الاجلين المتوسط والقصير.

وثبتت وثيقة الاطار العام للخطة الانمائية متوسطة الاجل الاولى منهج التخطيط التاشيري الذي حدد مجموعة من الاهداف الكمية المراد تحقيقها خلال السنوات اللاحقة ومنها «الناتج المحلي الاجمالي» و«نمط الاستهلاك» و«معدل الاستثمار» والزيادة المستهدفة في «فرص العمل» ومستهدفات اخرى في مجال التنمية البشرية والمجتمعية.

كما تضمنت الوثيقة حزما من السياسات العامة التي تتعامل بصورة مباشرة مع التحديات التنموية التي تواجه الدولة وهي التحديات التي تم تشخيصها وتقييمها من جانب الفريق الفني بالامانة العامة للمجلس الاعلى للتخطيط والتنمية بالتعاون مع لجان المجلس الاعلى المتخصصة.

وتتضمن السياسات العامة مداخل واليات متنوعة لتحقيق مستهدفات تنموية في مجالات هامة مثل توسيع دور القطاع الخاص في التنمية وتعزيز مقومات التحول الى مركز مالي وتجاري والتركيبة السكانية المتوازنة وتطوير التعليم وتحسين الخدمات الصحية وتطوير شبكة الامان الاجتماعي بالاضافة الى تطوير الادارة الحكومية وتفعيل دور التخطيط وبناء مجتمع المعلومات.

شمات

نواب : إذا لم

السلطتين ، محذرين من تبعات قد تكون خطيرة لرفض تلك التوصيات ، أو عدم التعامل معها بجدية .

في هذا السياق أكد النائب عبد الله المعيوف انه اذا لم تتراجع الحكومة عن قرارها الخاص برفع الدعم عن الديزل والكيروسين ، فعلى وزير النفط وزير الدولة لشؤون مجلس الامة د. علي العمير ان يستعد لصعود المنصة ، لمواجهة مساءلة سياسية قادمة اليه.

وطالب المعيوف في تصريح خاص لـ «الصباح» الحكومة بضرورة ان توقف قرار رفع الدعم عن الديزل ، وتقدم دراسة مستوفية تتضمن الاثار السلبية على المواطن والمستهلك ، وكيفية التغلب عليها فيما يخص هذا القرار ، مشيرا إلى ان الحكومة عندما اقدمت على هذا القرار لم تر سوى الاثار الايجابية فقط المتمثلة في التوفير لما يقارب 580 مليون دينار .

اضاف : ليس عيبا على الحكومة ان تتراجع عن قرارها ، مادامت لم تضع الحلول فيما يخص آلية ضبط الاسعار والمحافظة على دخل المواطن ، مشيرا إلى انه على مجلس الامة ضرورة الدفاع عن توصياته التي قدمها للحكومة .

وردا على سؤال لـ «الصباح» بشان إعلان النائب عبد الله الطريجي تقديمه استجوابا لوزير التجارة في الايام القليلة ، فاوضح المعيوف ان وزير التجارة ليس معنيا برفع الدعم ، وانما مسؤوليته تتعلق بالاسعار وضبطها ، مشيرا إلى ان استجواب الطريجي يتعلق بعدم ضبط الاسعار وليس بقرار رفع الدعم .

واضاف بان وزير التجارة طرف بالنسبة للامور المتعلقة بحماية المستهلك

وحول ما اذا كان استجواب وزير النفط سوف يجد صدى ايجابيا لدعمه ، اكد المعيوف بان غالبية ممثلي الامة فيما عدا القلة القليلة التي تعد على اصابع الايدي مقتنعون بان قرار رفع الدعم غير مدروس ، واتخذ على عجالة، ولابد من الغائه لانه لم يعرض على مجلس الامة لدراسة ابعاده .

وذكر اننا لسنا بصدد قضية تعيينات او مخالفات في جهة ما ، وانما امام قرار شعبي اثر سلبا على المواطنين والحكومة عاجزة عن فعل شيء إزاءه .

من جهته أوضح النائب د.منصور التقيري ان مجلس الأمة سيواصل مراقبة الأداء الحكومي ، وفتح أي ملف أو قضية تهم المواطن ، مثل تداعيات رفع أسعار الديزل والكيروسين الذي طالب المجلس في توصية له إيقاف القرار ، كما أن أهم مؤشر للجلسة أن النواب نقلوا للحكومة رفضهم لأي إجراءات مالية تمس المواطن ، وهو ما سيجعل الحكومة تتريث في الاستمرار في توجه رفع الدعم أو رفع الأسعار.

وقال التقيري إنإنجازات مجلس الأمة التشريعية والرقابية تدور في فلك حل المشكلات التي يعاني منها المواطنون ، والقضايا التي تهم الشعب الكويتي، مشيرا إلى أن إقرار المجلس تعديلا على قانون الرعاية السكنية ، بما يوفر وحدة سكنية خلال ثلاث سنوات لمن باع بيته وللاسر المتضررة ، يعتبر من الإنجازات المهمة لمجلس الأمة ويأتي ترجمه لتوجه المجلس في حل مشكلات المواطنين .

أضاف أن هذا القانون الذي اقر في مداولتيه الأولي والثانية يعالج مشكلة 800 اسرة تعاني من سنوات طويلة من عدم وجود سكن وأطلق عليهم «كويتيون بلاسكن» ، مؤكدا في الوقت نفسه

في سياق آخر رفض النائب فيصل الشايع أن تقف السلطة التشريعية متفرجة إلى ان تحفظ قضايا أخرى جديدة مستقبلا عن طريق النيابة العامة ، كما حدث في قضايا الايداعات التي حفظت بسبب عدم وجود تشريعات يعاقب عليها مرتكبوها.

وقال الشايع : «لذلك أدفع في اتجاه ان تكون التشريعات والقوانين القائمة بلا ثغرات تستغل من جانب البعض ، في ارتكاب حالات تعد على المال العام، او حالات فساد يفلت مرتكبوها من العقاب».

أضاف أن «الكرة حاليا في ملعب إدارة الفتوى والتشريع المنوط بها اتخاذ ما يلزم لمراجعة التعديلات على القوانين سابقة الذكر، بهدف افراغها في الصيغة القانونية المناسبة، وإرسالها الى الوزارة لتحيلها مباشرة الى الغرب اجتماع لمجلس الوزراء، تمهيدا لاحالتها للمجلس .

من جهة أخرى اكد وزير العدل وزير الأوقاف يعقوب الصانع أن الحكومة أحالت إلى إدارة الفتوى والتشريع مذكرة برأي المجلس الأعلى للقضاء في مشروعي قانوني الجزاء والهيئة العامة لمكافحة الفساد.

واشار الصانع ، ردا على سؤال في هذا الشأن للنائب فيصل الشايع ، الى انه لم يصل إلى الوزارة حتى الآن ما يفيد إتمام هذه الصياغة وفق كتاب الوزارة المحال إلى الفتوى في 14 اغسطس 2014.

العتيبي : بان كي مون

الحكومية الاقليمية والدولية ، حيث بلغت قيمة التعهدات المقدمة من الدول المشاركة في المؤتمر الاول الذي عقد في يناير 2013 نحو 1.5 مليار دولار ، منها 300 مليون دولار من دولة الكويت.

وشهد مؤتمر المانحين الثاني الذي عقد في دولة الكويت ايضا خلال شهر يناير 2014 حشدا دوليا ، بمشاركة 69 دولة وصعود اجمالي التبرعات المقدمة في المؤتمر من قبل المشاركين ، حيث بلغت قيمتها 2.4 مليار دولار منها 500 مليون دولار من دولة الكويت.

واوضح وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الشيخ محمد عبدالله المبارك الصباح ان تبرعات دولة الكويت التي بلغت 500 مليون دولار للشعب السوري ، أتت 300 مليون دولار منها تبرعا من حكومة الكويت ، و200 مليون حصيلة تبرعات المنظمات الخيرية غير الحكومية.

السعر المرجح

واضاف التقرير الصادر عن المركز الدبلوماسي للدراسات الاستراتيجية أمس ان هناك عدة عوامل ، ربما تؤدي إلى مستويات مختلفة من أسعار النفط ، على مدى الربع الأول من عام 2015 ، متوقعا عددا من السيناريوهات المحتملة ، منها : سيناريو الاسعار المنخفضة وسيناريو الاسعار المرتفعة والسيناريو المرجح وهذه السيناريوهات تخضع لعدة عوامل مؤثرة في السوق النفطية.

واشار الى ان بعض أعضاء منظمة الدول المصدرة للبترول «أوبك» ادركت أن خفض الإنتاج لدعم أسعار النفط سيؤدي بالضرورة إلى زيادة الإنتاج من الدول خارج «أوبك» ، خاصة النفط الصخري في الولايات المتحدة ، وبالتالي فقدان «أوبك» لجزء من حصتها السوقية.

واوضح ان «أوبك» تحاول الحد من نمو النفط المنتج بهامش تكلفة عالية ، «ورغم أن الهدف الواضح هو النفط الصخري الذي يتراوح سعره التعادلي بين 65 و90 دولارا للبرميل ، فان هناك استثمارات نفطية طويلة الأجل ستتاثر أيضا».

وبين ان من تلك الاستثمارات تطوير الاحتياطي الروسي في القطب الشمالي ، وتطوير حقول نفط المياه العميقة في البرازيل ، وكلاهما يحتاج إلى أسعار تزيد على مستوى 100 دولار للبرميل ، حتى يصبح إنتاج النفط مربحا.

وذكر التقرير ان هبوط أسعار النفط لم يكن بتلك السرعة بتلك السرعة ، مع الأخذ في الاعتبار مختلف العوامل بعيدة وقصيرة المدى التي اسهمت في تراجع أسعار النفط إلى مستويات اقل من 65 دولارا للبرميل ، في ديسمبر 2014.

وقال ان هبوط اسعار النفط في حد ذاته كان متوقعا ، في ظل تخمة المعروض النفطي في الأسواق العالمية ، سواء من دول «أوبك» أو خارجها وفي ضوء ضعف معدلات الطلب العالمي على النفط بسبب التدني في معدلات النمو العالمي ، ومن ثم أصبح هناك نوعا من الغموض بشأن الاتجاه المستقبلي لأسعار النفط.

واشار الى وجود عدة عوامل ربما تؤدي إلى مستويات مختلفة من أسعار النفط ، على مدى الربع الأول من عام 2015 ، لافتا الى سيناريو الأسعار المنخفضة للنفط ، والذي يتمثل في بقاء أسعار النفط عند مستوى بين 70 و75 دولارا في المتوسط ، خلال عام 2015.

واوضح ان ذلك يكون في حالة عدم ظهور مستجدات على الساحة الجيوسياسية ، التي من شأنها أن تحدث صدمة في المعروض النفطي ، لافتا الى ان ذلك السيناريو المنخفض غير مرغوب فيه من معظم منتجي النفط الرئيسيين وبخاصة الدول ذات الإنفاق الكبير ، والتي تضع ميزانيتها على سعر تعادلي مرتفع للنفط كإيران وفنزويلا.

واشار التقرير الى ان هناك سيناريو آخر اسماه التقرير ب «السيناريو المرجح» لأسعار النفط ، متوقعا أن تؤدي الأسعار المنخفضة للنفط في الوقت الحالي إلى دفع الاقتصاد العالمي للنمو ، بمعدلات تسمح للطلب العالمي على النفط بالانتعاش ، ومن ثم يعزز من أسعار النفط لتصل لمستوى بين 80 و85 دولارا للبرميل ، لافتا الى ان الولايات المتحدة ستشكل المصدر الرئيسي لنمو الطلب وسط دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية .

وافاد بان من السيناريوهات المتوقعة سيناريو الأسعار المرتفعة للنفط ، ويمكن أن يتحقق هذا السيناريو بتوافر عدد من العوامل ، أهمها تأجج الاضطرابات الجيوسياسية التي شهدتها الأسواق العالمية ، سواء داخل منطقة الشرق الأوسط أو خارجها.

وقال انه في حالة انقطاع الإمدادات من المناطق غير المستقرة سياسيا التي تعاني مشاكل جيوسياسية ، كالعراق وإيران وروسيا وليبيا ، فمن المرجح ارتفاع الأسعار بدرجة كبيرة ، وعودتها إلى مستوى يفوق 100 دولار للبرميل.

واضاف تقرير «المركز الدبلوماسي للدراسات الاستراتيجية» «على الرغم من أن تلك الاضطرابات يمكن تأججها ، إلا أن أسواق النفط اثبتت في الفترة الأخيرة عدم استجابتها بشكل كبير لما يحدث من صراعات جيوسياسية على الساحة».

واشار الى ان تلك التطورات غير مرجحة كما ان الإمدادات العراقية مستقرة ، ومن المتوقع استقرار الإمدادات الروسية في ضوء صعوبة إيجاد مصادر بديلة عنه للدول الأوروبية ، «لذا من غير المتوقع عودة الأسعار لما يفوق حاجز الـ100 دولار للبرميل».

من جهة أخرى كشف تقرير نشرته صحيفة «وول ستريت جورنال» الأمريكية أن أسعار بعض السلع المستوردة ، على مستوى العالم ، سجلت أكبر تراجع في 6 سنوات ، خلال شهر ديسمبر الماضي ، مع انخفاض أسعار النفط وصعود الدولار ، موضحا أن مجموعة من الدول الشرق أوسطية تضم السعودية والكويت والعراق انهارت فيها اسعار الاستيراد بنسبة 13.5 في المئة.

وبين أن اسعار الواردات انخفضت بنسبة 2.5 في المئة من نوفمبر بحسب بيانات صدرت عن وزارة العمل الأمريكية ، بينما توقع خبراء اقتصاديون في بحث انخفاضا بنسبة 2.9%.

وكانت أسعار الواردات انخفضت منذ شهر يوليو إلى جانب تراجع تكلفة النفط، ويعد تراجع أسعار خام برنت إلى أدنى مستوياتها منذ 2009، انعكاسا لتفوق العرض على الطلب. هذا وكان تأثير تراجع الأسعار ممتدا، إذ طال شريحة المستهلكين الذين استفادوا من الغازولين الأرخص، وباتت الكثير من الشركات تشتري وقودا ومواد رئيسية أخرى ذات صلة بأسعار اقل، اما شركات النفط والغاز فقلصت من ميزانياتها. والملاحظ أن الطاقة الرخيصة ستقلص من مستويات التضخم.

ولفت التقرير أيضاً إلى أن أسعار الواردات انخفضت الآن بنسبة 5.5 في المئة مقارنة بقبل عام، وهو أعلى مستوى تراجع منذ أكتوبر 2009.

وقال كبير الخبراء الاقتصاديين في مؤسسة ويلز فارغو، سام بولارد أن انخفاض أسعار النفط وصعود الدولار قاد أسعار السلع المستوردة إلى التراجع.

وبالنسبة لأسعار الواردات من الدول الرئيسية المصدرة للنفط فتراجعت هي الأخرى، وخفضت كندا مستوى إيراداتها بنسبة 4.7 في المئة، وهو أعلى تراجع منذ نوفمبر 2008.

«الزراعة» : حظر

وقالت الخليل ان الهيئة ستسمح باستيراد الروبيان الطازج خلال فترة حظر صيد الروبيان من المنافذ الجوية ومنفذ الشويخ البحري والمنافذ البرية «الروبيان المستزرع» ، على ان تكون هذه الارساليات مصحوبة بشهادة منشأ وشهادة صلاحيتها للاستهلاك الادمي ، وذلك بعد الحصول على اذن مسبق من الهيئة .

واضافت ان القرار الصادر يمنع خروج جميع سفن وقوارب الصيد الكويتية لصيد الربيان في المياه الدولية ، اثناء موسم حظر الصيد ، إلا بتصريح مسبق من الهيئة ، مبينة ان الهيئة ستنسق مع الادارة العامة لخفر السواحل للرقابة على مدى التزام سفن الصيد بمضمون القرار .

اختيار طبيبة

التي تعمل رئيسة لمكتب الإيدز والإحصاءات والمعلومات في وزارة الصحة ، لـ «كونا» انها كلفت بالمهمة الاستشارية الإقليمية في المكتب الإقليمي لشرق المتوسط بمنظمة الصحة العالمية ، لاعداد وتاهيل المدربين في برنامج الإيدز بدول الاقليم.

واضافت ان المهمة تشمل تزويد هؤلاء المدربين بالمعارف والمهارات التي تتفق مع المستجدات العالمية ، والأهداف الإنمائية للألفية ذات العلاقة بالوقاية والتصدي للايدز ، وحماية حقوق المتعايشين معه ، وتوفير التغطية الصحية الشاملة والخدمات الوقائية والعلاجية للتصدي للايدز.

الحوثي يتابع

الاضطرابات السياسية وانعدام الأمن . وقال المشاركون في اجتماع أمس السبت بشأن الدستور إن حزب المؤتمر الشعبي العام الذي ينتمي إليه صالح انسحب أيضا.

وكانت مصادر في الشرطة اليمنية اعلنت أن مسلحين من الحوثيين خطفوا مدير مكتب رئاسة الجمهورية في العاصمة صنعاء ، في وقت مبكر من صباح السبت، لمنعه من تقديم مسودة الدستور الجديد خلال اجتماع رئاسي.

ويشير خطف أحمد عوض بن مبارك إلى أن الخلاف بين الفصائل السياسية والإقليمية في البلاد ، بشأن الدستور الجديد ، ينذر بتفاقم الاضطرابات السياسية وانعدام الأمن.

ورفض الحوثيون تفاصيل مسربة من المسودة التي يقول الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي إنها ستضمن عدم تقسيم اليمن إلى منطقتين ، على غرار دولتي اليمن الشمالي واليمن الجنوبي السابقتين. والمسودة هي نتيجة لحوار وطني يهدف إلى تسهيل انتقال السلطة في البلاد ، بعدما دفعت احتجاجات حاشدة في الشوارع الرئيس السابق علي عبد الله صالح إلى ترك السلطة عام 2012.

وتشير التفاصيل التي سربت إلى وسائل إعلام يمنية إلى ان الدستور الجديد يبقي على خطة لقيام دولة اتحادية مقسمة إلى ستة اقاليم ، وهو ما يرى فيه الحوثيون والانفصاليون في الجنوب إضعافا لسلطتهم.

ورفضت جماعة قبلية قوية يدعمها حزب صالح خطة الأقاليم الستة أيضا ، ويقول محللون إنها دعت إلى تقسيم البلاد إلى محافظات أصغر بكثير.

وزادت الفوضى في اليمن منذ أن سيطر الحوثيون الذين يطالبون بمزيد من الحقوق للطائفة الزيدية الشيعية على صنعاء في سبتمبر ، وتقدموا باتجاه الأجزاء الوسطى والغربية من البلاد.

وقتل الكثيرون منذ بداية العام الحالي في هجمات شنها تنظيم القاعدة ، وفي اشتباكات بين الحوثيين ومسلحين سنة ورجال قبائل.

من جهة أخرى، أعلن مستشار الرئيس اليمني عن جماعة الحوثيين صالح الصماد انسحابه من المفاوضات بين جماعته والسلطة، كاشفا ضمنا عن تحرك حوثي مقبل لإطاحة «حكومة الكفاءات» الجديدة وفرض «حكومة ثورية» ونزع سلطات الرئيس عبدربه منصور هادي، الذي تتهمه الجماعة بعدم الاستجابة لمزيد من مطالبها، المتمثلة في إحلال المزيد من عناصرها في الأجهزة السيادية والمؤسسات المدنية والعسكرية.

قتلى وعشرات

أشخاص سقطوا بين قتيل وجريح في تفجير عبوة ناسفة قرب محال تجارية بمنطقة الحسينية شمالي بغداد. وهرعت سيارات الإسعاف إلى منطقة الحادث لنقل الجرحى إلى مستشفى قريب.

وفي تطور ميداني آخر، قالت مصادر امنية عراقية إن اربعة أشخاص لقوا مصرعهم ، بينما اصيب 14 آخرون بجروح صباح امس ، عندما انفجرت قنبلة في محل لبيع الخضار بالجملة في بلدة بالقرب من مدينة الإسكندرية التي تقع على بعد حوالي 50 كلم جنوب بغداد.

كما لقي خمسة اشخاص مصرعهم واصيب 14 آخرون بجروح ، لدى انفجار قنبلة في سوق بمنطقة سبع البور التي تقع على بعد حاولي 30 كلم شمال بغداد.

وقد أكدت مصادر طبية عراقية سقوط ذلك العدد من القتلى والجرحى بالتفجيرين اللذين لم تتبن أي جهة مسؤوليتها عنهما.

وتشهد بغداد ومحافظات عراقية أخرى اعمال عنف بشكل شبه مستمر، تتمثل في تفجير سيارات مفخخة وعبوات ناسفة تسفر عن مقتل وإصابة عشرات الأشخاص وعناصر الأجهزة الأمنية.

ليبيا : تهدئة

أجندة قد تقود لإنهاء القتال وتشكيل حكومة وحدة وطنية، وذلك بعد يومين من المفاوضات في جنيف. وكانت الجولة الأولى للحوار التي ترعاها الأمم المتحدة بين الفرقاء الليبيين في جنيف انتهت بالاتفاق على عقد جولة أخرى الأسبوع المقبل.